

أ.د. أمير السعد
جامعة باجي مختار - عنابة

مقاربة رأس المال والصناعة البتروولية

"الريع البتروولي، انفصال العمل عن العائد، والهامش المضاربي
من البراميل الورقية هو التريح الذي يعلو على الريع"
(الباحث)

ملخص

تركز دراستنا على ثلاث أطروحات رئيسية، الأولى ترتبط بقضايا رأس المال الاحتكاري البتروولي العالمي وارتفاع الأسعار. والثانية، ترتبط بقضايا رأس المال الاحتكاري البتروولي وخيار استبعاد ملف الصناعة البتروولية من هيكلية النشاط الاقتصادي العالمي ممثلاً بالمنظمة العالمية للتجارة WTO. والثالثة ترتبط بقضايا مجابهات رأس المال في تسعير البترول من زاوية العملات الدولية الرئيسية. وفي سياق ذلك الدراسة تقدم حزمة من الأفكار التي يمكن الإنداد إليها، كمقترحات هامة في إطار ملامح التغير في خارطة الاقتصاد العالمي وتحديدًا في الزاوية البتروولية.

بين النصف الثاني من القرن

التاسع عشر ونهايته، برزت ظاهرتان
على سطح الاقتصاد الدولي، الأولى
تتصل بالأكشافات البتروولية في
روسيا 1856، رومانيا 1857
الولايات المتحدة الأمريكية 1859
ومن ثم توالى الاكتشافات في باكو،
فنزويلا، إيران، العراق⁽¹⁾.. الخ، والثانية
تتصل

بتزواج رأس المال الصناعي
والمصرفي وتصديره دولياً⁽²⁾. وفي
سياق عمليات تركيز وتمركز رأس

Abstract

The present study looks into three major questions. The first question concerns the idea that the oil monopolistic capital is the player that accounts for price increase or at least the player that is not opposed to such increase. The second revolves around the reasons for the belief the oil monopolistic capital deliberately chose the exclusion of the issue of oil industry from the international economic structures representing the WTO. The third concerns the link between capital and oil prices as perceived from the perspective of the key industrial currencies.

المال وتدويله والاكتشافات الواسعة للحقول البترولية واستغلال جزء منها على مستوى الإنتاج والتكرير والتسويق، مما جعل الطابع الاحتكاري لرأس المال في الصناعة البترولية مبكرا وأكثر تميزا إذا ما قورنت الحالة مع نشاطاته في الفروع الاقتصادية الأخرى. وتقف الصناعة البترولية اليوم باعتبارها لاعبا مركزيا في هندسة مستقبلات العلاقات الدولية ورسم خارطة الجغرافية الاقتصادية لحدود هيمنة رأس المال، وهو ما يدفعنا إلى التوقف عند ثلاثة أطروحات هامة :

الأطروحة الأولى: ما الذي يدفع إلى القول أن رأس المال الاحتكاري البترولي طرفا رئيسيا لحالة ارتفاع أسعار البترول الخام ، أو على الأقل لا يعترض جديا على ذلك ؟!!

الأطروحة الثانية: مالذي يدفع رأس المال الاحتكاري البترولي لخيار استبعاد ملف الصناعة البترولية من هيكله النشاط الاقتصادي العالمي ممثلا بالمنظمة العالمية للتجارة WTO !!

الأطروحة الثالثة: كيف ينبغي مجابهة منظور رأس المال لتسعير البترول من زاوية العملات الدولية الرئيسية؟ !!

الأطروحة الأولى: حول رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي وارتفاع الأسعار: السياق الابتدائي الذي يتبادر إلى الذهن هو التالي: إن رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في ميدان الصناعة البترولية لم يتغير لا على مستوى البناء الداخلي ولا على مستوى الجغرافية الاقتصادية مما يثير تساؤلا مشروعا حول تفسير حالتين متناقضتين:

الحالة الأولى: الاستمرار طيلة النصف الأول من القرن الماضي، حضور النفط الخام في التجارة الدولية بأسعار رخيصة جدا، وظلت هذه الآلية يتبعها رأس المال المالي البترولي العالمي وبمعيار واسع حتى النصف الثاني المرحلة الممتدة ما بين ستينيات ونهاية القرن العشرين .

الحالة الثانية: إن رأس المال الاحتكاري يدفع وبقوة باتجاه العودة لنظام الامتياز القديم، وخصوصة قطاع المحروقات، ولكن بصيغة إنهاء عصر البترول الرخيص⁽³⁾ ، وكما يلاحظ ، فإن الحالة الأولى تتضمن شقين:

الشق الأول: يمتد بين بدايات نشاط الشركات البترولية مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى خمسينات القرن العشرين في هذه المرحلة، وبغض النظر عن التفاصيل التقنية للحساب الاقتصادي للبترول على صعيد " التكلفة، السعر، الربح⁽⁴⁾ إلا أنه موضوعيا، إذا سلمنا بحقيقة أن الصناعة البترولية ولدت وهي ذات طابع احتكاري، عندها يكون مفهوما لماذا طيلة قرنا كاملا من عمر الصناعة البترولية " بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين " ظلت حالة المحاصصة ما بين الشركات البترولية العملاقة هي السائدة ، وهذا يعني عمليا ليس هناك سوق بترولية حقيقية، ولكي تتشكل الأسعار بشكل حقيقي يفترض هناك سوق بترولية حقيقية، هناك سوق يعمل بتلقائية واسعة على مستوى العرض والطلب، إلا أن واقع الحال في هذه المرحلة يتسم كون " البائع هو المشتري " سواء بالصيغة الكلية والمباشرة أو بالصيغة الجزئية كحلقات مترابطة فيما بينها بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الحلقات المختلفة للسلسلة البترولية " التحريات الجيولوجية، التنقيب والاكتشاف، الاستغلال، النقل، التكرير، التوزيع ...الخ" لهذا يكون موضوعيا من مصلحة رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في هذه المرحلة ان يبقي أسعار البترول منخفضة في جميع مناطق امتيازاته الدولية " الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية، إفريقيا، الخ ...

لغرض التبخيس الحاد لما يفترض أن يكون عائدا وحصة للدول صاحبة الثروات من جهة، ومن جهة أخرى فإن آلية أسعار البترول المنخفضة جدا، تسمح لرأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في توسيع القاعدة المادية لأرباحه من معظم العمليات اللاحقة للاستغلال.

أما الشق الثاني: والمرتبط عضويا في مسيرة التأميمات، حيث يتسم النصف الثاني من القرن العشرين بحديثين رئيسيين على صعيد الصناعة البترولية عالميا هما:

الحدث الأول: إعلان بعض الدول المنتجة- المصدرة للبترول من الاقتصادات الضعيفة عن تأسيس منظمة البلدان المصدرة للبترول " الأوبك " وكان ذلك في سبتمبر 1960 في بغداد ارتباطا بسياسات التخفيض لتفريق الربح البترولي والتي استخدمها رأس المال المالي البترولي الاحتكاري العالمي (5).

الحدث الثاني: ارتباط بالانتصارات التي حققتها حركة التحرر الوطني، ويشكل خاص بعد مؤتمر باندونغ 1955* مما سمح مع مطلع ستينات وسبعينات القرن الماضي بتوسيع دائرة التأميمات الجزئية والكلية للثروة البترولية، وموضوعيا ترتب على ذلك تصحيحات تصاعدية لأسعار البترول التي ظلت في مستوى هامشي في المراحل السابقة لذلك، وفي نفس الاتجاه تم فك الارتباط بين سعر الغاز الطبيعي والمازوت، وتصحيح الارتباط باتجاه سعر الغاز الطبيعي وسعر النفط الخام (6)، إلا أن السياسات الاقتصادية الكونية لرأس المال الاحتكاري، يقدر ما يبدو تقبلت اضطرارا حالة الأمر الواقع من بدء مسيرة تصحيح أسعار النفط الخام وأسعار الغاز الطبيعي، إلا أنها ظلت تمتلك عددا واسعا من الآليات المؤثرة سلبيا والقادرة على احتواء الأثر الفعلي للتصحيحات السعرية من خلال سلطتها الواسعة سواء في العلاقات الاقتصادية الدولية أو في العلاقات النقدية الدولية، وتخفيض قيمة الدولار، سيما وان الدولار، هو العملة المقررة في العلاقات النقدية الدولية من جهة، وتحكمها بالسلسلة البترولية وسلاسل عديدة من قطاعات اقتصادية أخرى. وتحت سطوة هذا النفوذ الواسع، استطاعت ، خلق مجموعة واسعة من الصدمات الخارجية والداخلية، تم إسقاطها على الفروع الاقتصادية داخليا وعلى الاقتصادات الضعيفة خارجيا، بما فيها اقتصادات الدول التي تبدو في حدود معينة قد استفادت من التصحيحات الحاصلة في أسعار البترول الخام، مرحلة ما بعد التأميمات. بهذا المعنى، فإن رأس المال المالي الاحتكاري البترولي سعى ويجهد مضنية طويلة المرحلتين الأولى والثانية من الحالة الأولى على إبقاء سعر البترول الخام منخفضا وبالتالي عدم إعطاء السوق " العرض والطلب " دورا حقيقيا فعالا وتلقائيا في تحديد سعر البترول الخام .

الحالة الثانية: حالة ما بعد نهاية الحرب الباردة : وهو المرحلة التي تمتد بين مطلع تسعينات القرن الماضي ولحد الآن، حيث تشتت في المرحلة الراهنة، توجهات الليبرالية الجديدة، بصدد خوصصة كل فروع النشاط الاقتصادي، وفتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبي وللأشكال المختلفة في مجال الصناعة البترولية " النفط والغاز" في إطار سياسات وإجراءات قانونية وعملية واسعة لتحرير حساب رأس المال .

والسؤال الذي يبرز على السطح، إذا كانت توجهات الليبرالية الجديدة اشتدت مع مطلع تسعينات القرن الماضي، وإذا كان رفع أسعار البترول الخام، يخدم نهاية المطاف مصلحة رأس المال في إطار ما مؤشر عليه استراتيجيا في الهيمنة الكونية اذن لماذا تأخرت عملية ارتفاع أسعار البترول الخام في هذه المرحلة عشرة سنوات تماما ، حتى انطلقت مسيرة أسعار البترول تصاعديا مع عام 2000 ؟!! . وللإجابة على ذلك، يمكن معاينة معمقة كالتالي: إن رأس المال المالي الاحتكاري العالمي يعي جيدا، أن النشر ميدانيا لتوجهات الليبرالية الجديدة وتحديدًا في زاوية السلع الإستراتيجية مثل " النفط والغاز" تتطلب انجاز حلقات مترابطة في سلسلة واحدة .

فإنهاء مرحلة التأميمات للثروة البترولية وخصوصتها والاقتراب من حالة نظام الامتيازات القديم، يتطلب موضوعيا إضعاف مكانة رأسمالية الدولة الوطنية في المشروع الاقتصادي الوطني، وتحديدًا في القطاعات الإستراتيجية مثل المحروقات. وفي سياق ذلك قد يتطلب آليات ملموسة لتوسيع دائرة إفراغ الدول المنتجة- المصدرة للبترول الضعيفة على مستوى الكفاءات والمؤهلات المميزة سواء بتهجيرها أو بأغراءها بامتيازات مادية دفعا لانتقالها في مجالات عمله .. ولما كان الهبوط بأسعار البترول الخام إلى الحد الأدنى أو حتى ما دونه، يعني عمليا ميلا فعالا ولموسا لأضعاف مكانة رأسمالية الدولة الوطنية في الاقتصادات الضعيفة، ومن ثم ميلا لموسا لتفكيك مؤسساتها الإستراتيجية مثل قطاع البترول " النفط والغاز"، وبالتالي يسهل اختراق الكثير من القرارات الاقتصادية التي يمكن لها ان تتقاطع مع مصالح رأس المال المالي العالمي، سيما وان رأسمالية الدولة الوطنية في معظم الاقتصادات

الضعيفة / المنتجة - المصدرة/ للبتترول تعتمد بشكل أساسي في موازناتها الرئيسية " الميزانية العامة، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات " على العوائد البترولية من جهة ومن جهة أخرى إن رأسمالية الدولة الوطنية، في معظم هذه الاقتصادات تعاني وبشكل حاد من أزمة هياكل اقتصادية، وأزمة مديونية، بهذا المعنى، فإن إبقاء أسعار البترول الخام منخفضة طيلة العشرية الأخيرة من القرن الماضي، في تقديرنا، يرتبط أصلا في ميل استراتيجية رأس المال المالي الاحتكاري العالمي لتوفير مناخ عالمي تتزاج فيه حالتى " الطوعية والقسرية " للقبول بتوجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وفي مقدمة ذلك خصخصة كافة حلقات النشاط البترولى .⁽⁷⁾ * ولما كان القطاع الخاص الوطني مازال بعيدا عن الحدود الدنيا من التأهيل اللازم لإمكانية أن يكون بديلا لدور رأسمالية الدولة الوطنية وبشكل خاص في قطاع البترول " النفط والغاز " بهذا المعنى، فإن انتهاء مرحلة التأميمات، تعني عمليا وموضوعيا أن الأكثر تأهيلا والبديل الراجح هو رأس المال الأجنبي وتحديدًا شركات البترول العملاقة، باعتبارها تمتلك الإرث التاريخي والخبرة الميدانية الواسعة والمتنوعة، والتكنولوجيا المتطورة، والإمكانات المالية والفنية اللازمة للإنتاج والتسويق لجغرافيا الاستهلاك. بهذا المعنى فإن آلية الخصخصة، تعني عمليا عودة لنظام الامتيازات القديم، ولكن بآليات جديدة، وهو ما يدفعنا لملاحظة هذه الآليات ابتداء من عام 2000 ولحد الآن .

حيث ارتكزت الآليات الجديدة على ترسيخ مفهوم " نهاية عصر البترول الرخيص"، ولكن ليس من خلال نظام المحاصصة، بل من خلال التأثير باتجاه ارتفاع أسعار البترول. والدفع بهذا الاتجاه لتأثيرات جيوبوليتيكية تقتضيها المتطلبات الإستراتيجية لرأس المال المالي الاحتكاري البترول العالمي، في إعادة هندسة خارطة العلاقات الدولية من خلال التركيز على المحاور التالية :

المحور الأول: نعتقد أن منظور رأس المال المالي الاحتكاري البترولى العالمي لارتفاع أسعار البترول الخام، ليس هبة أو صحوة إنسانية قد ساهم فيها، لتعويض الاقتصادات الضعيفة، لما تعرضت إليه من نهب ثرواتها البترولية طيلة المرحلة السابقة ، بل كونها عملية تدخل حاليا في مجال تدريباته للأسواق العالمية وتطويعها

على القبول بالسعر المرتفع للبتروال الخام والمنتجات البترولوية، سيما وان رأس المال الاحتكاري البتروالي العالمي يطمح لعودة كاملة للسيطرة على الصناعة البترولوية.

المحور الثاني: أن أوروبا واليابان مهما اختلفت الاجتهادات في وضعهما الراهن والمستقبلي من منظور الاستراتيجي الأمريكية للطاقة، إلا أن الأكيد، أن أوروبا اليوم هي ليست أوروبا مشروع مارشال، ونفس الشيء يمكن قوله فيما يتعلق باليابان.

المحور الثالث: الفاعلين الدوليين الجدد سواء في رسم الخارطة الجيوبوليتيكية أو المؤثرين في مستقبلات العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث ينبغي الحساب لهم كثيرا " الصين، الهند ، البرازيل " باعتبارهم قوى اقتصادية زاحفة، لهذا تفترض استراتيجية رأس المال المستقبلية ضرورة " فرملة " زحفها المتسارع من خلال بعض مفاتيح الضغط المؤثرة ، ويمكن أن يكون ترك أسعار البترول باتجاه الارتفاع مفتاحا فعالا وضروريا " لفرملة " زحفها. بهذا المعنى فإن ترك اسعار البترول ترتفع تلقائيا يمكن ان تخلق لأقتصاديات الفاعلين الدوليين الجدد مشكلات جدية تحول دون تقدمهم، مما يفتح المجال بشكل أفضل لرأس المال الاحتكار العالمي في التأثير والهيمنة في الخارطة الكونية . بمعنى أكثر ملموسية، أن البترول المرتفع الأسعار يتلاءم مع إستراتيجية رأس المال المالي العالمي في فرملة مواقع القوى الزاحفة، القديمة منها " ألمانيا، اليابان " والجديدة " الصين، الهند ، البرازيل " .

المحور الرابع: يركز على خلق مناخات جيوبوليتيكية قوامها " السياسة والعسكرة " باتجاه توسع دائرة حضور رأس المال الاحتكاري البتروالي العالمي في مناطق الأشرطة البترولوية مثل " الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، آسيا الوسطى " (8) .

بلا شك، أن الحسابات المرتبطة بالمحاور السابقة هامة من زاوية رؤيا نجاح أو إخفاق إستراتيجية رأس المال الاحتكاري البتروالي العالمي في زاوية اثر ارتفاع أسعار البترول على تحقيق الهيمنة الكونية. إلا أننا نعتقد أن المعاينة المعمقة لموضوعه تفترض فحصها على مستوى المعطيات الملموسة والمستقبلية للكثير من المؤشرات. حيث أن نجاح رأس المال الاحتكاري البتروالي العالمي في تحقيق ارتباط متماسك بين ارتفاع أسعار البترول والهيمنة الكونية، يفترض التالي:

أولاً - أن قبول الإستراتيجية الأمريكية في استمرار الميل في رفع أسعار البترول الخام، ينبغي أن يقابله ميل ملاحظ في امتصاص الاختلالات في فروع الاقتصاد الوطني المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بميل ارتفاع أسعار البترول الخام، ومن ثم إمكانية ترحيله على مستويات متعددة من الاقتصاد العالمي، بمعنى مقدرة ملموسة على تشكل وترحيل كوني لأثر الصدمة الخارجية.

ثانياً - قبول الإستراتيجية الأمريكية باستمرار الميل في رفع أسعار البترول الخام، يفترض ضمانات واسعة في انتشار خصخصة قطاع الصناعة البترولية أولاً، وإن تكون هذه الخصخصة، تضمن حضوراً واسعاً لرأس المال الاحتكاري البترولي ثانياً، كي يكون الحساب الاقتصادي لسياسة الاستمرار في رفع أسعار البترول الخام ينعكس إيجاباً في إطار مصلحة رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي.

ثالثاً - مقدرة أكيدة، في التأثير على مواقع الفاعلين الاقتصاديين الدوليين القدامى والجدد " أوروبا، اليابان، الصين، روسيا، الهند .. الخ" بالشكل الذي يلغي هاجس الخوف لدى مفردات الإستراتيجية الأمريكية إزاء هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين.

رابعاً - منظور الإمكانيات المتاحة من الثروات البترولية الوطنية لدولة أو دول الاحتكارات البترولية العالمية، بالنظر لتشابك المصالح بين مصلحة رأسمالية الدولة الاحتكارية ورأس المال الاحتكاري الخاص، وكلما ارتبطت سياسات رأس المال المالي البترولي برفع أسعار البترول الخام على قاعدة واسعة من الثروة البترولية الوطنية، كلما كان أكثر اطمئناناً لنجاحه في التأثير على القوى الفاعلة الأخرى وكذلك على صعيد التنبؤات المستقبلية. إلا أن هذه المؤشرات " المفرطة " في إيجابياتها، قد تتقاطع سلباً مع الكثير من مفردات الواقع الملموس ومنحى التنبؤ في مستقبلاتها، ولتأصيل مكثف بهذا الاتجاه نثبت التالي :

(1)- بصدد التسليم بإمكانية الإستراتيجية الأمريكية، في ترحيل أثر ارتفاع أسعار البترول الخام في إطار سياسات اقتصادية متعددة على الاقتصاد العالمي نعتقد أن هذه الإمكانية محدودة حتى وإن وجدت، ينبغي عدم التفاؤل بها مجاناً، لأنها ببساطة سوف لا تكون واسعة المجال، لأن وضع الولايات المتحدة الأمريكية

في ترحيل الصدمة الخارجية في سبعينات القرن الماضي، ليس مماثلاً لوضعها في الوضع الراهن ومستقبلاته، بالنظر للتقاطعات العديدة التي تواجهها الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد العالمي، وتجسيدا لهذه التقاطعات في الحالة الأمريكية مثلاً، اننا ازاء حالة اقتصاد دولة، " تستثمر اكثر مما تدخر، وتستهلك أكثر مما تنتج، وتستورد أكثر مما تصدر (9) .

(2) - بصدد التسليم بإمكانية " مفرطة" لخصخصة قطاع الصناعة البترولية " النفط والغاز" بعيدا عن رأسمالية الدولة الوطنية، وفي الاقتصادات الضعيفة تحديدا. نعتقد ان المعايينة الفاحصة تدفعنا إلى القول، ان موضوعه التسليم في خصخصة قطاع المحروقات في هذه الاقتصادات ليس أكيدا، أو على الأقل لا توجد هناك في الجغرافية الاقتصادية الراهنة ما يؤكد ذلك، بل بالعكس من ذلك تماما يمكن ملاحظة نوع من الاستنهاز الجديد في أمريكا اللاتينية، حيث فنزويلا وسياسة التأميمات رغم الضغوطات الواسعة لرأس المال المالي الاحتكاري الأمريكي سواء بالتأمر السياسي أو الاضطرابات الاجتماعية، التأميمات في بوليفيا، إصلاحات في بيرو والأرجنتين، تراجع مشروع وزير الطاقة الجزائري لخصخصة قطاع المحروقات تحت تأثير مستوى واسع من الضغوطات الشعبية والرسمية .

وحتى إذا افترضنا، أن عملية واسعة من الخصخصة في قطاع الصناعة البترولية ستجري في الاقتصادات الضعيفة، أغلب الملامح، أن الميل لمثل هذه العمليات سيتم مع شركات بترول أجنبية مستقلة أو على الأقل بعيدة عن الهيمنة المباشرة لرأس المال الاحتكاري البترولي للشركات العملاقة .

(3) - بصدد التسليم في مقدرة أكيدة لرأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في التأثير سلبيا على مواقع الفاعلين الاقتصاديين القدامى والجدد: نعتقد أن ذلك لا ينسجم ومعطيات الواقع الملموس وكذلك على صعيد التنبؤات لمعظم دراسات المستقبلات ، ويمكن تقديم إشارات سريعة ومكثفة بهذا الاتجاه :

أ- أن الصين والهند وهما يشكلان أكثر من ثلث سكان العالم ، فهما بهذا الجانب وعلى كل الأصعدة " الاستثمار، الإنتاج، الاستهلاك " يشكلان سوقا

اقتصادية رئيسية على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، والمستويات المرتفعة لمعدلات نموها الاقتصادية حيث تجاوز معدل النمو الاقتصادي الصيني بالمتوسط 8 %، معدل النمو الاقتصادي الهندي تجاوز بالمتوسط 6 %⁽¹⁰⁾، وهناك إشارات أكيدة لمضاعفة استهلاكهما من الطاقة التقليدية، حيث يقدر تصاعد استيراد الصين من النفط الخام لوحدها ليصل إلى أكثر من 10 مليون / برميل / يوميا في عام 2020 وتساعد استيراد الهند من النفط الخام ليصل إلى أكثر من 6 مليون / برميل / يوميا في عام 2020⁽¹¹⁾، هذا يعني، أن هذين البلدين في دورة نشاطهما سيتحولان إلى كونهما مستوردي الصف الأول من البترول على الصعيد العالمي وبالتأكيد مثل هذا التطور في وضعهما الاقتصادي ومؤشرات استهلاكهما من الطاقة التقليدية، موضوعيا سيدفع هذه الدول للبحث عن آليات متطورة على الأقل في زاوية المصلحة المشتركة مع الاقتصادات الضعيفة المالكة للثروة البترولية " صيغة المشروعات المشتركة، صيغة الاستثمار المباشر في حلقات عديدة من السلسلة البترولية وبمواقع جغرافية متبادلة ، حيث يمكن لجانبى الجغرافية والتكلفة ان يجعلان من صيغة التكرير والتصدير ميلا مطلوبا لكونه يعزز مستويات عديدة من التعاون المتبادل، ومثل هذا الوضع، يجعل من مستويات عديدة من التعاون المتبادل، وبالتالي يجعل من إمكانية رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في التأثير سلبا على مواقع الفاعلين الاقتصاديين الجدد أمرًا قد يجربه، لكننا نعتقد ان حظوظ نجاح مثل هذا المسعى وبحدود رؤى رأس المال الاحتكاري العالمي ستكون ضعيفة، لكونها بعيدة عن مؤشرات الواقع والمستقبل .

ب - أن روسيا كما يظهر من معطياتها الداخلية، ومعطيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأخيرة استردت الكثير من مفردات توازنها الاقتصادي بفعل مؤشرين أساسيين :

- ارتفاع أسعار البترول الخام.

- السياسة الاقتصادية الجديدة للإدارة الروسية حيث تتبع أسلوبا صارما في معالجة المشكلات الاقتصادية . حيث بلغ معدل النمو السنوي للاقتصاد الروسي بالمتوسط 7 % .

ولقد أكد وزير المالية الروسي / الكسي كودريف / ان روسيا سوف تتقدم خلال العقدين أو ثلاثة العقود المقبلة على الكثير من دول العالم في نمو الناتج المحلي الإجمالي (12) . والمعلوم أن روسيا في الملف البترولي " النفط والغاز " تحتل موقعا متميزا باعتبارها لاعبا أساسيا وبشكل خاص في ملف صناعة الغاز، وبفعل الامتدادات الأوروبية - الآسيوية لمشروعاتها في صناعة الغاز بشكل خاص، وطموحها من خلال تعزيز حضورها في " البيت الأوروبي الكبير " وكذلك من خلال تعزيز إشكال ارتباطها الآسيوي وبشكل خاص مجموعة دول آسيا الوسطى، الصين، الهند. وإذا علمنا أن روسيا مرشحة بزيادة إنتاجها من النفط الخام ليصل إلى 17 مليون / برميل / يوميا مع مطلع عام 2020، وهي تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي على الصعيد العالمي، وهي حاليا ذات ميل لزيادة صادراتها من النفط الخام إلى أكثر من 270 مليون / طن / سنويا (13) وبيعها بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار العالمية إلى جيرانها " مجموعة دول جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا "، وروسيا حاليا تقوم بتصدير كميات كبيرة من النفط الخام لسد الاحتياجات المتزايدة للصين.

من هنا تحديدا يمكن فهم المستوى المكثف للتحذيرات المستمرة التي يطلقها استراتيجي رأس المال المالي الاحتكاري، وهو ما يدفعنا بعرض مكثف لخلاصتها، حيث استطرد المحلل الأمريكي " ايان بريمر " والمعروف بليبراليتيه المفرطة وهو يقول ما معناه " أن روسيا ستظل في المستقبل عقبة في وجه النفوذ الأمريكي في الأسواق العالمية واستراتيجيتها الخارجية (14)، ويحذر " ايان بريمر قائلا " أن التقارب الروسي - الصيني - الهندي، يمكن أن يشكل قوة ضاربة ضد المصالح الأمريكية وحلفائها " .

وفي نفس الاتجاه عبر عن ذلك جون كيري / المرشح السابق للرئاسة الأمريكية، حيث قال: ان أمريكا ستدفع الثمن غاليا بسبب تقادي الإدارة الحالية عن النمو

الاقتصادي للقوتين الصينية - الروسية ⁽¹⁵⁾ هكذا يتضح أن دوائر رأس المال الاحتكاري العالمي مثلما يثير النمو الاقتصادي الصيني قلقا واسعا لها، فإن هذا القلق يتضاعف لديها جراء التقارب الروسي - الصيني - الهندي .وفي زاوية أخرى، فإن روسيا منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي * وهي تبحث عن صيغ للتعاون، يمكن أن يرتقي إلى مستوى شراكة إستراتيجية في مجال الغاز الطبيعي بين المنتجين - المصدرين، وإن مخاوف أوروبا بهذا الاتجاه أصبحت واضحة، حيث توسع امتدادات روسيا غازيا في النسيج الأوروبي " بدء من وسط وشرق أوروبا حتى غربها" من جهة، والميل الروسي للشراكات الإستراتيجية مع الدول الرئيسية المنتجة - المصدرة للغاز الطبيعي مثل " إيران، الجزائر، قطر .. الخ " من جهة أخرى، مما يسمح في التأثير على تضاؤل احتمالات الغاز الرخيص وفي السوق الأوروبية بشكل خاص. سيما وأن روسيا والجزائر تصدران ما لا يقل عن 40 % من الغاز الذي تحتاجه أوروبا، وإن الاحتياطات الغازية لروسيا تجاوزت الـ 30 % من الاحتياطي العالمي. مما يجعل إمكاناتها المستقبلية واسعة لزيادة بنية صادراتها من الغاز الطبيعي لأوروبا، وتوسيع التجارة بالغاز مع الوصول إلى المستهلك النهائي. من هنا تحديدا جاءت انزعاجات وزير التنمية الاقتصادية الإيطالي (بيير لويديجي بيرساني) حيث طلب من مفوض الطاقة الأوروبي (أنديس بيبيا لفس) حماية مصالح المستهلكين من الاتفاق الموقع بين شركة غاز بروم الروسية وشركة سوناطراك الجزائرية حول أسعار الغاز إلى البلدان الأوروبية. وإذا ما استقطبت هذه الاتفاقية أطرافا رئيسية أخرى فاعلة في التجارة الدولية للغاز الطبيعي مثل " إيران، قطر " عندها تكون المبررات الموضوعية لتشكيل منظمة دولية للغاز الطبيعي على غرار منظمة الأوبك أمرا ضروريا يقتضي مناقشته والعمل إليه بكل جدية وعلى كافة الأصعدة .

من هنا يمكن القول أن تقديرات التشكيك الواسع في مقدرة رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في التأثير جديا على مواقع الفاعلين الاقتصاديين / روسيا، الصين، الهند صحيحة ارتباطا بما هو ملموس من مؤشرات، وما هو مرجح على مستوى المستقبلات.

ج - على صعيد أوروبا الموحدة واليابان: ارتباطا بموضوعات الصحة المعرفية للمصالح لدى الجانب الأوروبي، مروراً بانتهاء مشروع مارشال، ومن ثم التحولات الواسعة الجارية في أوروبا وانتقالها لصيغة أوروبا الموحدة والعملة الموحدة، فإن الميل لاستمرار أسعار البترول المرتفعة على المستوى الاستراتيجي قد يحصل، وقد يكون ذلك طبيعياً ولكن ليس بمنظور الهيمنة الكونية للاحتكارات البترولية العملاقة، بل من منظور المتغيرات والأعباء الجديدة، التي تتحملها الصناعة البترولية، وحدود مردودية الاكتشافات الجديدة، ومتغيرات ترتبط بمؤشرات الوضع العام في الاقتصاد العالمي .. الخ.

وهو ما يدفعنا في التأشير التالي: أن ميل استعار البترول للارتفاع بقدر ما يبدو أمراً طبيعياً، إلا أنه سيدفع أوروبا واليابان في مراجعة لمجموعة من السياسات الطاقوية لتخفيف أعباء هامش الارتفاع الحاصل في أسعار البترول الخام - بالمقابل أن الميل لارتفاع أسعار البترول الخام، ينبغي أن لا يدفعنا إلى صياغة استنتاج ضعيف الفعالية مفاده، إن الأسعار المرتفعة للبترول ستكون آلية مضمونة النجاح لرأس المال الاحتكاري البترولي من زاوية أضعاف مواقع الفاعلين الاقتصاديين وتحديداً " أوروبا واليابان ". حيث أن أوروبا الموحدة واليابان ، قوة اقتصادية مقررة في مسيرة الاقتصاد العالمي، ولديها موروث تاريخي كبير على مستوى التقنيات والتكنولوجيا المتطورة، وبالتأكيد سيكون ملف الطاقة في مركز اهتماماتها الراهنة والمستقبلية، سيما وأن دوله مثل اليابان تعتبر مستورد صافي للطاقة التقليدية (16) من جهة، ومن جهة أخرى قدراتها واسعة، وقد تكون هياكلها الاقتصادية أكثر ديناميكية من مفردات الاقتصاد الأمريكي، في بعض المفاصل على الأقل مما قد يسمح بديناميكية مستمرة سواء على مستوى توزيع المخاطر ما بين الفروع الاقتصادية أو على مستوى ترحيل اثر الصدمة الناجمة من ارتفاع أسعار البترول إلى المستوى العالمي. مثل هذا الوضع يجعل التشكك لدينا واسعا في زاوية امكانات رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في التأثير جدياً على الوضع الاقتصادي الأوروبي والياباني من زاوية آلية رفع اسعار البترول الخام.

4- من منظور جدلية الارتباط بين واقع هيكل ميزان الطاقة والوضع باتجاه ميل أسعار البترول للارتفاع: أن حقائق هذه الجدلية لا تتحرك في فراغ ولا تقدم استنتاجا يكون مقبولا وعقلانيا ما لم يتم معاينة ذلك على أرض الواقع من خلال الأرقام المبينة في هيكل ميزان الطاقة⁽¹⁷⁾ التالي:

الجدول يبين هيكل ميزان الطاقة / العالمي والأمريكي

عناصر الميزان	العالمي	الولايات المتحدة الأمريكية	نسبة الأمريكي / العالمي
الاحتياطي / مليار / برميل نسبة الاحتياطي	1277.7	21.8	2.1 %
الانتاج / مليون / ب / ي	84.7	7.2	8.7 %
الاستهلاك / مليون / ب / ي نسبة الاستهلاك %	83.3	20.7	23.6 %

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار، النمو المتوقع في الطلب العالمي على النفط والذي قد تصل نسبته إلى 1.6 % بحيث يبلغ الطلب العالمي على النفط عتبة الـ 121 مليون / ب / ي في عام 2030، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من البترول الخام من حدود الـ 20 مليون / ب / ي حاليا إلى 28 مليون / ب / ي بحلول عام 2025 ومن المتوقع أن تلبي الأوبك ومعظمها دول شرق أوسطية ما يزيد على 50 % من هذه الاحتياجات، وهي حصة تزيد على ما كانت تسهم به الأوبك في مرحلة سبعينات القرن الماضي.

هذه الأرقام تجعلنا نقرب بأكثر ملموسية من موضوعه نجاح أو دعم رأس المال الاحتكار البترولي العالمي لسياسة الاستمرار في رفع أسعار البترول الخام ، حيث أن التحقق من ذلك يفترض حضور حالتين أو أحدهما على الأقل :

الحالة الأولى: أن الدولة الوطنية لرأس مال الاحتكاري البترولي العملاق تمتلك معطيات ملموسة ومعتبرة كنسبة عالمية في ميدان هيكل ميزان الطاقة / الاحتياطات،

الإنتاج، الاستهلاك /، إلا أن معايينه المؤشرات السابقة، موضوعيا يتعارض مع ما هو مفترض في هذه الحالة، حيث يلاحظ تراجع كبير على مستوى الإنتاج، ونسبة ضئيلة جدا على مستوى الاحتياطات، وميل تصاعدي مستمر في الاستهلاك، وبالتالي فإن الحالة الأولى غير حاضرة على مستوى الملموس.

الحالة الثانية: أن رأس المال الاحتكار البترولي العملاق، يمتلك امتيازات بترولية واسعة، وفي مناطق نوعية على مستوى حجم احتياطاتها، والتكاليف وجغرافيا الاستهلاك، مما يجعلها استراتيجية طرفا مقorra في هيكل ميزان الطاقة، إلا انه بقدر كون هذا الحضور مازال واسعا بالفعل، ولا أحد يستطيع تجاهله، إلا انه في الجانب الآخر، موضوعيا لقد تأكلت مواقع الاحتكارات البترولية على الأقل في الجانب القانوني ولحد الآن، وتحديدًا في حلقة الإنتاج الخام . بهذا المعنى فإن جدلية الارتباط بين هيكل ميزان الطاقة الراهن لرأس المال الاحتكاري البترولي في أكثر دوله تميزا " الولايات المتحدة الأمريكية USA" موضوعيا يتقاطع مع الميل باستمرار رفع أسعار البترول الخام، مما يجعل هذه الجدلية غير مقبولة على الأقل من زاوية معاينة الوقائع الملموسة - والسؤال يظل قائما. ما العمل !!؟ إزاء حالة التشكيك الواسع لارتباط إستراتيجية رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي بخيار ارتفاع مستمر لأسعار البترول الخام. ولا نعتقد أن الإجابة على ذلك يمكن أن تكون بمنحى استبدادي ومتسعة، بل يمكن فتح الطريق أمام ملاحظات واسعة، وهو ما يدفعنا بتثبيت التالي :

أولا- الأكيد أن عصر البترول الرخيص بمفهوم الأرقام السعري لمرحلة الحرب الباردة قد انتهى، سواء حصلت الهيمنة الكونية لرأس المال الاحتكاري البترولي أم لم تحصل. إلا أن ذلك لا يمنع من ضرورة التمييز بين التصحيحات السعري للبترول الخام، حيث يمكن لتوسع دائرة المنتجين والمستهلكين جغرافيا، أن تلعب دورا ايجابيا عقلاني في التأثير على السوق البترولية والتشكل السعري من جهة، وبين السعر الاحتكاري المؤشر عليه بفعل افتراض قوة الهيمنة واستخدام أدواتها مثل " المضاربة "

سواء لطرد المنتجين الحديين تارة أو طرد المستهلكين الحديين تارة أخرى أو كليهما تباعا لمقتضيات حالة الهيمنة.

ثانيا - الأكيد أن العالم الذي أستهلك ثلث الثروة النفطية خلال قرن ونصف سيستهلك الثلث الثاني من هذه الثروة في حدود ثلاثين عام، وهو ما يتطلب آليات وسياسات عديدة باتجاه عقله إنتاجها واستهلاكها، وفي إحدى المستويات الرئيسية المطلوبة لذلك هو التصحيحات السعرية .

ثالثا - ارتباطا بالنقطة السابقة ، الأكيد أن التحسينات التقنية حققت نتائج ملموسة باتجاه انخفاض نفقات البحث عن البترول وتنميته، إلا أن الأكيد أيضا، ولحد الآن على الأقل، فإن التحسينات التقنية لم تحقق شيئا معتبرا في زاوية زيادة حجم الاحتياجات البترولية المكتشفة، والأكيد أيضا انخفاض محتوى الحقل البترولي المكثف من نحو 200 مليون / برميل بالمتوسط خلال عقد الستينات إلى نحو 50 مليون / برميل خلال عقد التسعينات، وانخفض حجم النفط المكتشف على مستوى العالم من 70 مليار / برميل سنوياً بالمتوسط إلى 20 مليار / برميل / سنوياً خلال عقد التسعينات (18)، وهو ما لا يكفي لتعويض ما ينضب من الاحتياطات بالإنتاج إذ يغطي الإنتاج حدود 55 مليون / ب / ي فقط بينما بلغ حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام نحو 84.7 مليون / ب / ي خلال عام 2005 . ومن هنا تحديدا فإن تحقيق انجازات ملموسة وجادة في ميدان تنويع مصادر الطاقة، وتغيير أنماط الاستهلاك / يمكن له أن يعمل على عقلنة التصحيحات السعرية للبترول الخام إذا ما حصل ميلا واضحا لخروجه عن ذلك .

رابعا - الأكيد إن رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي يعمل حاليا باتجاه توسيع وضمان مصالحه على المستوى الكوني، بغض النظر عن مستوى الشكوك المطروحة إزاء ما قد يتحقق أو لا يتحقق، إلا أن هذا لا يمنع من ملاحظة تقاطعات ملموسة في واقع نشاطه الراهن، فهو من جهة لا يبدي اعتراضا جديا على ارتفاع أسعار النفط الخام، ومن جهة أخرى يقدم بيانات متشائمة حول مستقبلات الصناعة البترولية (19)، يقابلها آليات متفائلة ومن مصادر مقررّة في سلطة الاحتكارات

البتروولية العملاقة شركة " ايكسون موبيل " وهي أكبر شركة بترول عملاقة في العالم، حيث في بيان اصدرته أواخر عام 2003 أكدت فيه ما مفاده "لايوجد نقص في إمدادات النفط حاليا ومن المرجح ان يظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين للطاقة في العالم حتى أواسط القرن الحالي، وان النفط سيستمر بوفرته المعهودة حتى عام 2030" ⁽²⁰⁾ مثل هذا الوضع قد يعكس ميلا استراتيجيا لتضليل البيانات على مستوى الاقتصاد العالمي، وقد يعكس أيضا مستوى معتبر من ارتباك الدراسات والتقديرات التي يركن إليها رأس المال .

خامسا - الأكيد إن دائرة التشكك في حالة اتساع، وتحديدًا في زاوية إمكانات رأس المال الاحتكاري البتروولي العالمي في فرملة مواقع التقدم الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين القدامى والجدد " ألمانيا، اليابان، الصين، روسيا، الهند .. الخ .

سادسا - الراجع ان الارتفاع الحالي في سعر البترول الخام " بحدود تقترب من الـ 100 دولار/ للبرميل " في مستوى معتبر يدخل في إطار تدريبات رأس المال للسوق البتروولية للقبول بالأسعار المرتفعة من جهة، ومن جهة أخرى إن رأس المال الاحتكاري البتروولي قد يطور من فرضية حسم الهيمنة الكونية باستخدام آليات متعددة جيوبوليتيكية واقتصادية على المستوى العالمي، والأكيد هناك إشارات عديدة في حساباته مفادها قبوله باستمرار إستراتيجية ارتفاع اسعار البترول على الأقل في حدود السقف الزمني اللازم لإعادة هندسة خارطة مصالحه في ظروف اشاعة الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

سابعا - مهما قيل عن مشكلات صناعة تكرير البترول، والعوامل السياسية، والعوامل المناخية، ودورها في ارتفاع أسعار البترول الخام، وقد يكون ذلك صحيحا لحد ما، إلا إن الأكيد ان أميله رأس المال وسعت من دائرة النشاط التبرحي وجعلته مقرا لحجم فائض القيمة من خلال مضاربتها • فيما سمي " البراميل الورقية".

* الأطروحة الثانية: رأس المال والمنظمة العالمية للتجارة/ حول البترول/ *

" ليس هناك وقت إضافي للأوبك. الانضباط الداخلي. أو التآكل "

-الباحث-

بدء يمكن القول أن البترول كسلعة إستراتيجية، يتداخل فيها بقوة ما هو عسكري بما هو سياسي، وما هو سياسي بما هو اقتصادي تجسيدا لمقولة، الحرب امتداد للسياسة، والسياسة تعبير مركز للاقتصاد، بهذا المعنى يكون مشروعا القول، أن البترول سلعة لكنه ليس كباقي السلع، بل فوقها. ومدخلنا في مناقشة هذا الجانب الهام من موضوعات التجارة الدولية، هو الملاحظة التالية بفعل مفارقتها المتعددة: من جهة القول، أن البترول سلعة، لكنه ليس كباقي السلع بل فوقها، من جهة ثانية القول أن المنظمة العالمية للتجارة، هي دولة الاقتصاد العالمي الجديد، ومن جهة ثالثة أن سلعة السلع " البترول " لم تجد لها تأشيرة قبول لإدماجها في إطار السلع المعنية بها دولة الاقتصاد العالمي. ومن جهة رابعة تضمين دستور المنظمة العالمية للتجارة طبقا لاتفاقية جولة الأوروغواي وما بعدها تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز من دون إشارة لاستثناء سلعة الصناعة البترولية من ذلك، بالمقابل شهدت السنوات الأخيرة اضطرابات واسعة في السوق البترولية يمكن تكثيف مؤشراتها: " فائض العرض وارتفاع الأسعار للبترول الخام، وضع الخزين الاستراتيجي من حالة المتمم-المستوعب إلى حاله الحراك، الخلل في دورة التكرير وأثاره في عدم المقدرة على إحالة فائض العرض من البترول الخام إلى منتجات بترولية... الخ ". مثل هذا الوضع وغيره من مشكلات الصناعة البترولية المرتبطة عضويا بالاقتصاد العالمي، يؤكد على ضرورة انتقال ملف سلعة البترول من المجالات الإقليمية المحدودة إلى مجال اقتصادي عالمي التجمع و المصلحة ... وحينما تحاول جادا في البحث والمعاينة لتفسيرات ومبررات ترتقي إلى قوة الحجة والموضوعية استنادا إلى الخطاب الرسمي من قبل المنظمة العالمية للتجارة، واقع الحال لا نجد من المبررات إلا التالي: أولا: أن البترول من السلع الإستراتيجية، والمنظمة العالمية للتجارة غير معنية بالسلع الإستراتيجية.

ثانيا: أن البترول من السلع التي تحمل مستويات متعددة من التكتلات ذات الطابع الاحتكاري على صعيد المنتجين والمستهلكين، مما يتعارض وضعها العام مع اتجاه الحرية الكاملة للتجارة الدولية وشفافيتها كما تضمنه دستور المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا: أن منظمة مثل "الأوبك" تتدخل على الدوام في سقف الإنتاج، التصدير، التأثير على الأسعار "وهي بذلك هيكل ذو طابع احتكاري وهو ما يدفعنا للتساؤل:

- هل إبعاد السلع الإستراتيجية وبشكل خاص سلعة البترول يعزز المرتجى من نشاط المنظمة العالمية للتجارة؟!!

- هل الأوبك تمثل فعلا كيانا احتكاري بالمفهوم الاقتصادي؟!!

- هل الحساب العام لأسعار البترول وبشكل خاص سلة خامات الأوبك طيلة الخمسة والأربعين عاما الماضية، يعكس وضعاً متميز للأوبك...؟!!

- كيف يمكن فهم توسع الفجوة بين الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية لسلة خامات الأوبك... إلخ، من الأسئلة الحارقة بهذا الاتجاه؟!!

نحن نعتقد أن التبريرات السابقة ضعيفة على مستوى متطلبات قوة الحجة، وهو ما يدفعنا في تثبيت الملاحظات التالية:

1 - على صعيد منطق "إبعاد السلع الإستراتيجية": مثل هذا المنطق موضوعيا مغايرا لما هو مفترض ومرتجى من نشاط المنظمة العالمية للتجارة في إطار المفهوم الواسع لدورها في التجارة الدولية. لأن سلعة ما تحتل موقعا متميزا في التجارة الدولية وفي مصالح المجتمع الدولي من جهة، وتلازمها اضطرابات شبه دائمة في السوق الدولية سواء بفعل المضاربات أو بفعل ضعف حوار جاد للمصالح بين المنتجين والمستهلكين من جهة أخرى، يجعل من إدراج تلك السلعة في إطار السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة هو الحالة الضرورية والأكيدة لمناقشة مشكلاتها وتصحيح مكانتها في السوق الدولية من خلال حضورها في أكبر تجمع اقتصادي عالمي المصلحة وليس العكس.

2- على صعيد منطق "الدور الاحتكاري للأوبك": ينبغي التفريق بين الصناعة البترولية، باعتبارها تاريخيا ذات طابع احتكاري، وبين الأوبك كهيكل مؤسسي

لمجموعة من الدول معظمها ضعيفة الموروث الاقتصادي، لكنها تتمتع قانونيا بشرعية السيطرة على ثروتها البترولية. صحيح أن الأوبك تمتلك حاليا أكثر من 70% من الاحتياطي العالمي للبترول وهو بلا شك مؤشر هام يمكن أن يعزز موقعها في السوق الدولية للبترول، إلا أن عبء الموروث الاقتصادي لبلدانها بما فيه حدود الصناعة البترولية، يجعل من مقولة الدور الاحتكاري للأوبك أمر غير واقعي... بالمقابل ينبغي التأكيد على ضرورة عدم تبسيط " بعض أطراف الأوبك" لموضوعة الحصة العادلة في السوق الدولية من خلال الربط آليا بين حجم احتياطياتها والدفاع عن حصتها في السوق بغض النظر عن النوايا، إلا أن الموضوعية تتطلب المعاينة العميقة، كون المهمات في القدرة على إنجازها.

3- على صعيد منطق "الأسعار والحصص": بلا شك أن الأوبك منذ تأسيسها وهي تحاول الدفاع عن السعر لسلعتها البترولية، وعن حصتها في السوق الدولية، إلا أنها بالمقابل لم تكن في يوم من الأيام طيلة السبعة والأربعين عاما من عمرها طرفا مقرا في هذا وذلك، بفعل تداخل مجموعة من لعوامل²¹ غالبيتها لها حضور مميز في سلة الدول الصناعية المتطورة وليس في سلة دول الأوبك، وعلى المستوى الملموس يمكن ملاحظة التالي:

أ- أن الأسعار المعلنة في الأسواق الدولية للبترول، غالبا ما تتحرف كثيرا عن أرقام المراجعة السعرية للأوبك، بمعنى لا يجوز المبالغة في تقييم دور الأوبك وإعطائه توصيف "الدور المفتوح للأوبك" في التأشير على الأسعار العالمية للبترول انطلاقا من ثقلها المميز في الاحتياطي العالمي للبترول، نظرا لانفصال الحلقة السعرية للبترول الخام عن الحلقات الأخرى في السلسلة البترولية، وهو ما يؤكد ضعف المقدرة الميدانية للأوبك أن يكون لها موقعا احتكاري في زاوية السعر.

ب- في زاوية حصص الإنتاج: الشيء الملموس هو تراجع حصة الأوبك من الإنتاج العالمي من 50% في السبعينيات إلى أقل من 36% نهاية القرن الماضي، وهو تراجع معتبر في مكانتها على مستوى حصتها في السوق الدولية وموضوعيا مثل

هذا التراجع في حصتها يلغي أو على الأقل يقلل من أهمية توصيف موقعها بالحالة الاحتكارية.

4- على صعيد منطق "السلع في الأسواق الدولية الراهنة": إذا سلمنا مجازا الطابع الاحتكاري للبترول على مستوى الأوبك، إلا إنه عمليا ليس البترول هو السلعة الوحيدة ذات الطابع الاحتكاري، سواء على مستوى الأوبك أو على مستوى شركات البترول العملاقة، بل يصعب القول أن حركة أية سلعة اليوم في الأسواق الدولية يمكن أن تتحرك في إطار المنافسة، من دون هامش احتكاري تباعا لموقع وقدرة الصناعة وسلعة الصناعة في التأثير بالاتجاهات السعرية لسوق السلعة، مثال على ذلك "صناعة السيارات" "صناعة الطيران" "صناعة السلاح"..... الخ. بهذا المعنى، فإن هذا المزيد من التكتيف في توصيف الدور الاحتكاري للأوبك في الاقتصاد العالمي لا يرتقي إلى مستوى قوة الحجة المطلوب أن تقدمها المنظمة العالمية للتجارة حول مبررات إبعاد الصناعة البترولية من نشاطها. إذن كيف يمكن تفسير موقف المنظمة العالمية للتجارة، من الوضع الحالي لسلعة البترول؟ ولتوضح ذلك:

الفكرة الرئيسية، أن الثروة البترولية بمفهومها الأولى، متركزة خارج البلدان الصناعية المتطورة، وبالتالي، فإن وضعها خارج نطاق المنظمة العالمية للتجارة يمنح السياسة الاقتصادية الوطنية في الدول الصناعة المتطورة فرصة تأثير مميز على هذه السلعة، حيث من دون إقحام قسري للسياسة الاقتصادية

من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، على سلعة البترول، يكون إمكانية التحكم في السوق البترولية أمرا صعبا بخلاف ذلك، ما يتعلق بالسلع الأخرى، فإن تأثير السياسة الاقتصادية الوطنية يكون محدودا، باعتبار أن سلطة أسواقها تحت قبضتها وهو ما يدفعنا في تثبيت الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: من زاوية العائد بين حلقات الصناعة البترولية: أن سلعة البترول بخلاف السلع الصناعية الأخرى، حيث يتوزع العائد بين حلقات غالبا ما تكون مختلفة في ارتباطها وانتمائها الجغرافي والقانوني، بسبب التمايز الواسع بين المنتجين والمستهلكين بمعنى أوضح التمايز في ارتباط عائد حلقة الإنتاج الخام بحلقات التكرير

والتسويق والتداول للمنتجات البترولية النهائية وأن إدراج البترول في إطار السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة، يعني ذلك جهدا ملموسا لمعالجة ضعف الارتباط بين سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية، وقد يتطلب ذلك: -تصحيح سعري للبترول الخام باتجاه الأسعار المجزية والتي تعكس مصلحة المنتجين والمستهلكين.

-تصحيح سعري للمنتجات البترولية، في إطار شفافية السوق، وبالتأكيد سيتطلب ذلك، إعادة نظر جادة لحزمة الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول الصناعية المتطورة على سلعة البترول.

- إعادة النظر في موضوعة الخزين الاستراتيجي: حيث أن وجود سلعة البترول في إطار السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة، سيعزز وقفة رقابية مباشرة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، تحول دون استمرار المضاربه وإقحام الخزين الاستراتيجي من حالة "المتهم-المستوعب" إلى حالة "الحراك" في السوق الدولية للبترول، باتجاه اضطرابات سعرية سواء على مستوى قاعدة النفق السعري، أو على مستوى سقف النفق، دون أن تكون هناك مبررات اقتصادية موضوعية في كلتا الحالتين.

الملاحظة الثانية: "من زاوية مصالح الشركات المتعدية الجنسية": أن بقاء سلعة البترول بعيدا عن المجال القانوني للسلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة، ليس فقط لا يضر بمصالح الشركات المتعدية الجنسية العملاقة العاملة في مجال الصناعة البترولية، بل يتوافق مع مصالحها، في إطار موقعها المتميز في العولمة الاقتصادية ولتوضيح ذلك:

أ -الجديد في الاقتصاد العالمي: الانتشار المجاني دوليا لخطاب الخصخصة الاقتصادية، يسهل ملاحظة عودة جديدة وواسعة لنظام الامتيازات القديم في ميدان الصناعة البترولية بأشكال جديدة مثل " نظام المشاركة، الاستثمار الأجنبي المباشر... الخ "، مثل هذا الوضع يسمح للشركات البترولية المتعدية الجنسية، السيطرة وبشكل أفضل على " الحلقة المقلقة "، حلقة الإنتاج الخام سواء باتجاه تخفيض ريع البترول الخام، وتعظيمه في الحلقات اللاحقة والصناعات المرتبطة بها... أو باتجاه

رفع قيمة ريع البترول ومراقبته بما يسمح ترقية صادرات الشركات العملاقة باتجاه مناطق إنتاج وتصدير البترول الخام، مستفيدة في ذلك من التضمين الوارد في دستور المنظمة العالمية للتجارة، حول تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز من دون أي إشارة لاستثناء البترول من ذلك!!.

ب- تطويق إمكانات توسع التعاون: الشركات المتعدية الجنسية – العملاقة، تعي جيدا أن إدراج البترول ضمن سلع المنظمة العالمية للتجارة، قد يؤدي إلى التوسع في دائرة التعاون المميز بين الأوبك والكثير من الأطراف الدولية المعنية بالصناعة البترولية من خلال أكبر تجمع اقتصادي عالمي ألا وهو المنظمة العالمية للتجارة... وبالتأكيد ينعكس ذلك إيجابيا على مستوى مصالح المنتجين والمستهلكين في زاويتي الأسعار المجزية واستقرار السوق البترولية... وهو أمرا لا يساعد الشركات العملاقة في زاوية المصالح على الصعيد الاستراتيجي، وهو ما يتطلب تطويق الميل نحو توسيع التعاون، من خلال مستويات مختلفة من الآليات التي تسمح " بإبعاد الشركات المستقلة والصغيرة، تشتيت المنتجين الصغار عن السوق البترولية... الخ" كي يسهل تطويق الأوبك والدول المنتجة الأخرى، وبالتالي استمرار تحكمها في الصناعة البترولية دوليا، دون التضحية بتوسيع القاعدة المادية لأرباحها المرتبطة بالصناعة البترولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الملاحظة الثالثة : "من زاوية مصالح الدول الصناعية المتطورة" :تحديدا استمرار إمداد الخزائن بإيرادات معتبرة: كما أسلفنا سابقا أن إدراج البترول ضمن السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة، يعني التقريب بين حلقة الإنتاج الخام والحلقات اللاحقة على صعيد الأسواق الدولية، وقد يجعل ذلك أثر السياسة الاقتصادية على تلك الحلقات عرضه للرقابة الدولية المباشرة والسريعة...ومن ثم يكون تمرير مشروعات تلك السياسات الاقتصادية "الضرائب والرسوم" كما يحدث حاليا في الدول الصناعية المستهلكة للطاقة أمرا صعبا...سواء على صعيد الفروع الاقتصادية أو على صعيد المستهلك النهائي... بهذا المعنى، يكون واضحا، أن خيار إبعاد سلعة البترول عن المنظمة العالمية للتجارة ينسجم مع مصالح الشركات المتعدية الجنسية بتوسيع

القاعدة العامة لأرباحها من جهة، ومن جهة أخرى يضمن استمرارية لإمداد خزائن الدول الصناعية المتطورة بإيرادات معتبرة في تغطية احتياجاتها وفي آن واحد.

تأسيسا على ما تقدم يمكن تثبيت أهم الاستنتاجات:

1- خطاب المنظمة العالمية للتجارة حول السلع الإستراتيجية، وبشكل خاص سلعة البترول، لا يرتقي إلى قوة الحجة في معظم مستوياته، بل يؤكد مصلحة حجة القوة كدافع أساسي في وضع السلع الإستراتيجية خارج نشاط المنظمة العالمية للتجارة.

2- الوضع الراهن للسلع التي لا تدور في مجال المنظمة العالمية للتجارة، يؤكد العلاقة العكسية بين السياسات الاقتصادية الدولية والمنظمة العالمية للتجارة، بالشكل الذي يضعف المرتجى من خطاب المنظمة العالمية للتجارة، بصدد الحرية الاقتصادية وشفافية السوق.

3- ينبغي التمييز بين مشروعية نشاط الأوبك في الدفاع عن حقها بالأسعار المجزية، وحصتها في السوق الدولية، وبين التضليل وتوصيف ذلك بالدور الاحتكاري للأوبك في تحديد الأسعار والحصص.

4- أن وضع السلع الإستراتيجية، في خانة السلع المستبعدة من نشاط المنظمة العالمية للتجارة، يسمح لآليات السياسة الاقتصادية الدولية بتوسيع دائرة فك الارتباط بين السعر وعائد عوامل الإنتاج للسلع الإستراتيجية.

الخاتمة: بغض النظر عن التفاصيل المرتبطة بحالة التحولات الكبرى في الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص دور الإستراتيجية الأمريكية للطاقة في تكييف مستويات عمل دولي مختلف، على صعيد المؤسسات الدولية الأكثر نفوذا في الزاوية الاقتصادية، " المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي " إلا أننا نعتقد أن المجال الدولي صار أكثر مطواعة للأوبك باتجاه إحياء فعال ومثمر لحوار " المنتجين - المستهلكين "، في مجال الصناعة البترولية وبشكل خاص مع الجانب الأوربي والجانب الآسيوي، سيما وأن اتجاه الصحة المعرفية في هذه المناطق أصبح واضحا على أساس الارتباط بالمصالح، بالمقابل تتطلب صحة مماثلة لدول للأوبك، تسهل مهمة

إدراج سلعة البترول في إطار نشاط المنظمة العالمية للتجارة " وبعكسه لا نعتقد هناك وقتاً إضافياً للأوبك " .

الأطروحة الثالثة: رأس المال والعملات الدولية / لتسعير البترول

لم تكن أطروحة الخروج من التسعير الدولار، أو التسعير المتعدد العملات للبترول جديدة في العلاقات الدولية، بل ترجع في أصولها إلى مرحلة سبعينات القرن الماضي، إلا أن تلك الأطروحات، ظلت طيلة القرن الماضي. محدودة الأثر بالنظر لـ:

1- غياب نظام نقدي موحد على صعيد واحدة من أهم مناطق التجارة الدولية ألا وهي المنطقة الأوروبية.

2- بغض النظر عن مستوى التطورات الحاصلة في الاقتصاد الياباني، و موقعة في التجارة الدولية، إلا أن تأثيره في زاوية العلاقات النقدية الدولية، ظل محدوداً وإقليمياً.

هذه المؤشرات و غيرها، سهلت بملاحظة ملموسة، مفادها أن السوق البترولية، هي سوق دولاريه ، مما يعيق موضوعياً أية آلية يراد بها الخروج من التسعير الدولار، و في المرحلة الراهنة، ارتباطاً بالتطورات الحاصلة على الصعيد العالمي:

أولاً : نهاية مرحلة الحرب الباردة بمفهوم نظامين اقتصاديين " نظام ما يسمى إشتراكي و نظام رأسمالي "

ثانياً: تحول أوروبا إلى صيغة أوروبا الموحدة على الصعيد الاقتصادي و النقدي، حيث سيادة الأورو باعتباره عملة معظم الدول الأوروبية .

ثالثاً: ارتباطاً بالتحولات الدولية الجديدة ، توسعت حالة التكتلات الاقتصادية الكبرى في المناطق المختلفة.

كل هذه المؤشرات من جهة ، و التحول في أوضاع السوق البترولية، حيث النزعة الواسعة لخصخصة الصناعة البترولية من جهة ثانية، و هذا الميل التصاعدي المستمر لارتفاع أسعار البترول من جهة ثالثة، مما جعل أطروحة الخروج من

التسعير الدولار، تتقدم ثانية على مستوى الجدل الراهن حول أوضاع البترول في الاقتصاد العالمي في الظروف الراهنة.

وهو ما يدفعنا للتأثير التالي، الثابت حالياً في ساحة الاقتصاد الدولي للبترول هناك اتجاهين رئيسيين حول الأورو و الدولار في زاوية تسعير البترول الخام²² .
الاتجاه الأول : يرى أن الظروف الحالية على مستويات متعددة من الوضع الدولي، و تحديدا في زاوية العلاقات الاقتصادية - النقدية الدولية لا تحتمل الاستمرار في التسعير الدولار للبترول، و بالتالي من الضروري التحول من التسعير الدولار إلى عملية التسعير بالأورو.

الاتجاه الثاني: يرى موضوعيا ليست هناك مبررات كافية، من زاوية الحساب الاقتصادي ، تشجع على التحول من الدولار إلى عملات أخرى، بل يذهبون إلى ما هو أبعد من ذلك، كون التحول من الدولار إلى عملات أخرى مثلاً "الأورو" خسائره أكثر من منفعه.

و كمحاولة، في تأصيل الأفكار حول ذلك، و صياغة إجابات تقترب من موضوعه الحساب الاقتصادي على المستوى المنظور و الإستراتيجي، نثبت التالي : أن المشكلة التي نواجهها معظم الأحيان و بشكل متلازم في العلاقة ما بين الدولار و أسعار البترول هي التالي:

ارتفاع أسعار البترول ← انخفاض قيمه الدولار.

انخفاض أسعار البترول ← ارتفاع قيمة الدولار .

و بلا شك ، أن أوروبا تستفيد من حالة الدولار الرخيص، و في هذه الزاوية يرى جماعة الدفاع عن إبقاء تسعير البترول بالدولار، ما مفاده بغض النظر عما يحصل أحيانا، انخفاض في قيمة الدولار، إلا أنه ليس واقعيا أن تفكر الأوبك في تسعير بترولها بعمله أخرى غير الدولار الأمريكي للأسباب التالية:

1- أن الدولار، هو عملة أكبر مستورد لبترول الأوبك.

2- أن عملات معظم البلدان المستوردة لبترول الأوبك و كذلك عملات الأوبك

نفسها ذات علاقة بالدولار، أن لم تكن مرتبطة و لمستويات معتبرة بالدولار.

3- كون الدولار مازال لحد الآن هو العملة الرئيسية التي يتم فيها تسعير معظم المواد الأولية، التي يتم بتداولها في السوق العالمية و كذلك أسعار السلع و الخدمات.

4- ثمة دول، يلاحظ فيها الدولار كعملة، أكثر جذبا و إثارة، سواء في حسابات التوفير الفردية أو في صفقات التبادل التجاري، و تعتبر روسيا، و بلدان الإتحاد السوفياتي سابقا و أوروبا الشرقية، أمثلة ملموسة بهذا الصدد. و المفارقة في رأي جماعة إبقاء تسعير البترول الخام بالدولار، كونها لا ترى إشكالية انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى. حيث وصل الانخفاض في قيمة الدولار مقابل الأورو، في الفترة ما بين 2001 / جانفي 2008 إلى أكثر من 32% و ما يترتب على ذلك من انخفاض في قيمة العوائد البترولية بالنسبة للأوبك. حيث من وجهة نظرهم، يمكن الحفاظ على قيمة العوائد البترولية من خلال آلية تغيير النطاق سعري اتجاه المستوى الذي تراه الأوبك مناسبا !! و الأهم فيما تركز عليه جماعة الدفاع عن ضرورة استمرار الأسعار الدولارية للبترول، وهو كون هذه السوق، هي سوق دولارية أصلا و مند نشأتها، بالمقابل يبرز رأي جماعة الدفاع، حول ضرورة التحول من الدولار إلى الأورو في تسعير البترول، و هم في ذلك، ينطلقون من المؤشرات التالية:

- أن سوق المبادلات التجارية و تحديدا في زاوية الاستيراد أوروبا حيث بالملموس، يلاحظ أن معظم واردات دول الأوبك و بشكل خاص " الشرق أوسطية و شمال أفريقيا " هي واردات من السوق الأوروبية.

- أن معظم دول المنطقة العربية " الشرق أوسطية و شمال إفريقيا " معنية بشكل مباشر بالشراكة الأورو - متوسطة و هي بهذا المعنى معنية و بحدود معتبره في كل الترتيبات المتصلة بوضع ومكانة الأورو سوء على الصعيد الثنائي أو على الصعيد العالمي.

- تصعيد الصحو الأوروبية للمصالح، بدأت ملامحها واضحة، مع العشرية الأخيرة من القرن الماضي، و يفترض عمليا، تصعيد مداولتها مع دول المنطقة العربية، و

إذا ما حصل مثل ذلك، فالراجح سينعكس إيجابيا على دول المنطقة، لكونه سيساعد في التخلص من حالة الاضطراب وعدم السيطرة بين قيمة العوائد البترولية، و قيمة ما تدفعه فعلا دول المنطقة في فاتورة وارداتها من جهة، و تسهيل مهمة معالجة الإختلالات في سياساتها النقدية من جهة أخرى، و بهذا المعنى تحديدا يمكن فهم رأي جماعة ضرورة التحول من الدولار إلى الأورو في تسعير البترول.

- إلا أنه في تقديرنا، هذه السيناريوهات، تظل محدودة الرؤى على المستوى المنظور و الإستراتيجي، وهو ما يدفعنا إلى صياغة بعض الأفكار الأولية من خلال التالي: **أولا:** على مستوى رؤى الاقتصاد العالمي: التسليم في حالة تعدد القطبية الاقتصادية القارية، يعني التسليم في تعدد العملات الرئيسية الدولية، تباعا لتلك الفضاءات القارية، ومن ثم فإن عملة تسعير البترول الخام ستكون مختلفة تباعا للفضاءات القارية المختلفة" الدولار، الأورو، اليان " و الراجح، أن هذا الوضع سيكون أمرا حتميا و ليس محتملا في زاوية تسعير البترول الخام.

ثانيا: على المستوى المنظور: بلا شك، من غير الصحيح الاستمرار في تسعير البترول الخام بالدولار فقط، و يمكن القول، أن هذه العملية أصبحت مضرة بمصالح دول الأوبك، مند انهيار نظام بريتون وودز مطلع سبعينات القرن الماضي، و بلا شك أيضا، أن مقترح تغيير النطاق سعري في حالة انخفاض قيمة الدولار، عملية ليست بهذه السهولة، كما قد يتصورها البعض، و هي تتطلب استخدام أدوات و آليات فاعله، يمكن لها توجيه السعر نحو نطاق سعري جديد.

إلا أنه بالمقابل ، من غير الصحيح الحديث عن تسعير للبترول الخام خارج نطاق الدولار، من دون وجود أسواق بترولية بالعملات الرئيسية الأخرى كمرادفه لسوق البترول الدولار.

مثل هذا الوضع، يدفعنا للتساؤل:

- هل الأوبك متاح إليها فعلا مثل هذه الآليات، و في الفترة المطلوبة، لتحقيق تغيير في النطاق

السعري!!?... و الأهم نطاق سعري يمكن أن يستجاب إليه على المستوى الملموس.

- هل هناك أسواق بترولية واضحة المعالم بغير الدولار!!?

موضوعيا، وكما نعتقد، مثل هذا التغيير المرتجى في النطاق السعري و السوق البترولية "بالأورو أو الين" و في الفترة المطلوبة، أمر مشكوك فيه على المستوى المنظور. من هنا تحديدا ، فإن واقعية و أهمية الأورو كعملة لفضاء إقتصادي رئيسي في الإقتصاد العالمي، ينبغي عدم المبالغة بها إلى حد تبسيط عملية التحول في معاملتنا الدولية من الدولار إلى الأورو و بشكل خاص، إذا أخذنا بنظر الاعتبار، بعض إشارات التفوق الموضوعي للدولار في مجالات متعددة من المعاملات الدولية. وهو ما يدفعنا للاعتقاد، أن المرحلة الممتدة ما بين ما هو منظور وما هو إستراتيجي في عملات تسعير البترول، ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار التالي:

1- أن تتولى الأوبك جديا مهمة تدريب خبائها في زاوية الإعداد والتحسين النوعي لبياناتها المرتبطة بصياغة آليات طوارئ فاعله تسمح بتغيير النطاق السعري بشكل يلئم معالجة حدود التآكل الحاصل في قيمة الدولار.

2- أن تقوم أوروبا الموحدة بمسعى جاد، بإتجاه أن يكون حضورها في العلاقات النقدية الدولية، مرادفا ومكافأ لحضورها في العلاقات الإقتصادية الدولية، و أن يلقي بظلاله المباشرة على المؤسسات المالية الدولية الرئيسية "صندوق النقد الدولي"، البنك العالمي، "بنك التسويات الدولية" كي يسهل التماثل و التوازي بين مكانة الأورو و الدولار ميدانيا". وبالتأكيد مثل هذه العملية، تجعل إمكانية تشكل أسواق دولية بالأورو و بالين، أمرا متاحا بما في ذلك أسواق بترولية.

3- أن تكون الدول المنتجة - المصدرة للبترول " الأوبك و خارج الأوبك" طرفاً هاماً في مسعى تعدد الأسواق البترولية " سوق بترولية دولارية، سوق بترولية بالأورو، سوق بترولية بالين".

بهذا المعنى، فإن تعدد عملات تسعير البترول تباعا لتعدد فضاءات أسواقه القارية، يساعد إلى حدود بعيدة على تحقيق نوع من الاستقرار اللازم في قيمة العوائد البترولية لمواجهة استحقاقات التنمية المستدامة، و لتلبية احتياجات الإمدادات العالمية من البترول الخام.

تأسيسا على ما تقدم، يمكن صياغة الاستنتاج الرئيسي التالي: مهما قيل عن مزايا و عيوب تسعير البترول الخام بالدولار، إلا أن الأكيد أن الضرر من استمرار تسعير البترول الخام بالدولار فقط قائما، بالمقابل هذا لا يعني إن قرار تحول عملة التسعير من الدولار إلى الأورو متاحا أو مرغوبا به على المستوى المنظور، و الأكيد أيضا أن عملية تسعير البترول الخام على المستوى الإستراتيجي ستكون مختلفة الأطياف، " الدولار، الأورو، الين " تباعا للفضاءات الإقتصادية القارية المختلفة.

الهوامش:

- (1) - أ.د. / عبد الأمير السعد / الاقتصاد العالمي - قضايا راهنة / مركز البحوث العربية الأفريقية بالتعاون مع دار الأمين / القاهرة 2007 .
- (2) - عبد الخالق فاروق / احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط/دار العربي للنشر. القاهرة 2006.
- (3) - للمزيد حول ذلك ، راجع دراستنا / الربيع البترولي والدولة الريعانية / مجلة دراسات عربية / العدد أبريل / 1989 بيروت .
- (4) - للمزيد راجع دراستنا / ملاحظات في السياسة البترولية / مجلة النهج العدد 16/1987 دمشق .
- (5) - للمزيد حول ذلك، راجع دراستنا مجلة النهج، مصدر سابق.
- * بهذا الصدد، يمكن الاطلاع على وثائق احتفالية منظمة التضامن الأفرو آسيوية بمناسبة الذكرى الخمسين لمؤتمر باندونغ 1955 / الباحث/ .
- (6) - للمزيد من ذلك ، راجع دراستنا ! أ - المعادلة الصعبة في صناعة الغاز عالميا ، مجلة دراسات عربية / شباط 1988 / بيروت.
- ب - قضايا الغاز الطبيعي عالميا / مجلة بحوث اقتصادية، عربية / العدد 15 / 1999 / القاهرة

- (7) - للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا / مقارنة في البترول والإستراتيجية الأمريكية للطاقة مجلة التواصل العدد 13/2004 ، جامعة عنابة / الجزائر
- * مما هو جدير بالملاحظة أن هذا التحليل لا يلغي أهمية بعض المؤشرات في استمرار انخفاض أسعار البترول طيلة تسعينات القرن الماضي / الباحث/ .
- (8) - دراستنا ، مجلة التواصل ، مصدر سابق .
- (9) - سمير أمين وآخرون / العولمة والنظام الدولي الجديد / سلسلة رقم 38 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية أواخر ديسمبر 2004 / بيروت .
- (10) - د . منير الحمش " الصين الشعبية - عملاق قادم من الشرق " ، منشورات دار الاهالي / دمشق 2002 ، وكذلك دراستنا / البترول والإستراتيجية الأمريكية للطاقة ، مجلة التواصل رقم 13 .
- (11) - نشرة الأوبك ، العدد 2 ، 3 / 2006 .
- (12) - مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد 426 / 2006 .
- (13) - المصدر السابق .
- (14) - مجلة أخبار النفط والصناعة / المصدر السابق .
- (15) - المصدر السابق .
- عن جريدة الشروق الجزائرية / 15 أوت 2006 / الباحث / .
- (16) - المصدر السابق / حيث طبقا لمعطياتها ، فإن اليابان تستورد اليوم 80% من حاجاتها البترولية من منطقة الشرق الأوسط ، والصين تستورد 45 % من حاجاتها البترولية من منطقة الشرق الأوسط ، والاتحاد الأوروبي يستورد 26 % من حاجاته البترولية من منطقة الشرق الأوسط ، بينما تستورد USA من الشرق الأوسط 20 % فقط من وارداتها البترولية من الخارج / الباحث/ .
- (17) - المصدر السابق ، وكذلك النشرة الشهرية / الأوبك - العدد 7 / 2006 .
- (18) - الدكتور حسين عبد الله / البترول العربي ، دراسة اقتصادية سياسية / منشورات دار النهضة العربية / القاهرة 2003
- (19) - تقرير / روبرت سكيتير / المدير السابق لمعهد اكسفورد لدراسات الطاقة / ، للمزيد يمكن الاطلاع على وثائق / مؤتمر الطاقة العربي الثامن / منشورات الأوبك حزيران 2006 وكذلك ما جاء في كتاب الكاتب الأمريكي بول روبرتسين " ما بعد النفط " / أواخر 2004 ، حيث يركز الكاتب على ان العالم سيعود إلى العصر البدائي خلال الـ 50 عاما المقبلة على أساس أن عصر النفط يكون قد انتهى . / الباحث / .
- (20) - مجلة أخبار النفط والصناعة / مصدر سابق /

* ان " غيرهارد شروردور " المستشار الألماني السابق على حق حينما يقول ما مفاده " إن الارتفاع في أسعار البترول ليس بسبب نقص المعروض من سلعة البترول في الأسواق، بل بسبب مضاربات صناديق الاستثمار العالمية المخاطرة " / الباحث/ .

(21) للمزيد حول ذلك، يمكن العودة إلى دراستنا/ملاحظات في السياسة البترولية/مجلة النهج السورية/العدد 16-1987.

(22) للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا الجدل الراهن حول الأورو و الدولار " مجلة النفط و الصناعة، العدد 365/2001 دولة الإمارات العربية المتحدة

المراجع:

- (1) - عبد الخالق فاروق / احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط/ / دار العربي للنشر - القاهرة. 2006.
- (2) - أ.د/ عبد الأمير السعد / الاقتصاد العالمي - قضايا راهنة / مركز البحوث العربية- ---- الافريقية بالتعاون مع دار الأمين القاهرة /2007
- (3) - للمزيد حول ذلك، راجع دراستنا / الربيع البترولي والدولة الريعانية/ مجلة دراسات عربية / العدد أبريل 1989 / بيروت
- (4) - للمزيد حول ذلك ، راجع دراستنا / ملاحظات في السياسة البترولية / مجلة النهج العدد 16 / 1987 / بيروت .
- (5) - المصدر السابق .
- (6) - للمزيد راجع دراستنا :
- أ - المعادلة الصعبة في صناعة الغاز عالميا / مجلة دراسات عربية / شباط 1988 / بيروت . العدد 15/ 1999 القاهرة.
- (7) - للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا / مقارنة في البترول والإستراتيجية الأمريكية للطاقة / مجلة التواصل، العدد 13/ 2004 - جامعة عنابة / الجزائر.
- (8) - المصدر السابق .
- (9) - د. سمير أمين وآخرون / العولمة والنظام الدولي الجديد / سلسلة رقم 32 ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية / أواخر ديسمبر 2004 بيروت.
- (10) - د.منير الحمش / الصين الشعبية - عملاق قادم من الشرق / منشورات دارالأهالي / دمشق 2002 .
- (11) نشرة الأوبك ، العدد 2 ، 3 / 2006.

- (12)- المصدر السابق .
- (13)- المصدر السابق .
- (14)- المصدر السابق .
- (15)- المصدر السابق .
- (16)- المصدر السابق .
- (17)- أ - المصدر السابق .
- ب - نشرة الأوبك العدد 7/ 2006
- (18) - الدكتور حسين عبد الله / البترول العربي - دراسة اقتصادية سياسية / منشورات دار النهضة العربية / القاهرة 2003 .
- (19) - وثائق مؤتمر الطاقة العربية الثامن / منشورات الأوبك حزيران 2006
- (20) - مجلة أخبار النفط والصناعة / مصدر سابق / .
- (21) للمزيد حول ذلك، يمكن العودة إلى دراستنا/ملاحظات في السياسة البترولية/مجلة النهج السورية/العدد 16-1987.
- (22) للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا الجدل الراهن حول الأورو و الدولار " مجلة النفط و الصناعة، العدد /365/ 2001 دولة الإمارات العربية المتحدة